الفصل الأول

دراسة الجدوى الاقتصادية

دراسة الجدوى الاقتصادية

أولا:مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية :Concept of Economic Feasibilty study

نقول أن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ،هي عبارة عن تلك الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشاريع المقترحة ،والتي هي عبارة عن دراسات أولية أو دراسات تفصيلية أو فنية ، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل استثماري من بين عدة بدائل استثمارية مقترحة ، بحيث يحقق هذا البديل الأهداف المحددة.
إذن هذه الدراسات ما هي إلا وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري ، لذا لا بد أن تتصف هذه الدراسات **بالدقة والموضوعية والشمولية** .

تعددت التعريفات التي تتناول مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية، ومنها:

1- دراسة الجدوى الاقتصادية هي "دراسة تتضمن كافة الدراسات بمختلف اتجاهاتها القانونية والتسويقية والاقتصادية...الخ، والتي تسمح بتوفير قدر كافي من البيانات والمعلومات يسمح لمتخذ القرار الاستثماري باتخاذ قراراه بما يتلاءم مع الأهداف التي يرغب في تحقيقها. (د. سعيد عثمان)

2- "تتمثل دراسات الجدوى في تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري معين أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب: تسويقية وفنية وتمويلية ومالية واقتصادية واجتماعية، تمهيداً لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة". (د. عبد القادر عطية).

3- يقصد بدارسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما بأنها تلك الأساليب العلمية المحددة والمستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وتحليلها بهدف التوصل إلى نتائج قاطعة عن مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه".

ويمكن من خلال التعريفات السابقة تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية
بأنها:

"سلسلة من الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراسات القائمة على أسس علمية محددة تستخدم في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وتحليلها من أجل التوصل إلى نتائج قاطعة وقناعة كافية عن مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة".

ويلاحظ أن التعريف السابق يركز على المقومات الأساسية التالية:

1- المنهجية العلمية المتبعة في إعداد دارسة الجدوى من أجل اتخاذ القرار أو اختيار البديل الأفضل في ظل ظروف عدم التأكد.

2- تنطلق دراسات الجدوى من منظور الندرة النسبية للموارد مقابل الحاجة إليها.

3- تعتمد على مجموعة من العلوم على رأسها النظرية الاقتصادية والإدارة بفروعها وبحوث العمليات والمحاسبة.

4- تمثل نموذج محاكاة للمشروع المقترح حيث يتم تصوره قبل البدء في تنفيذه.

ويعرف محمد عثمان إسماعيل في كتابه أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية على أساس أن إعدادها يتطلب جمع وتصنيف وتحليل كافة البيانات الممكن جمعها عن الفرص الاستثمارية المتاحة مما يساعد على تحديد **العائد الاقتصادي المتوقع** من المشروع الاستثماري في ظل المتغيرات البيئية الفنية والمالية والاقتصادية المحيطة بالفرصة الاستثمارية .

إذن يمكن التعبير عنها بأنها تقدير للتكلفة والعائد من المشروع خلال فترة حياته .

وبمعنى آخر هي دراسات للجوانب التالية:

- الدراسة التسويقية
- الدراسة الفنية ،
- الدراسة البيئية ،
- الدراسة القانونية ،
- الدراسة المالية والاقتصادية ،
- الدراسة الاجتماعية .

وفي ضوء هذه الدراسات يؤخذ القرار بالاستثمار في مشروع معين .

ثانيا :البيئة الاستثمارية (المناخ الاستثماري)

والسؤال المطروح ما هي عوامل جذب الاستثمارات ، وما هي العوامل المنفرة للاستثمارات ؟

إذن يمكن القول أن عوامل الجذب والتنفير تشكلان مقومات البيئة الاستثمارية وتكون هذه العوامل انعكاسا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة .

1- **العوامل السياسية** : إن العوامل السياسية تؤثر ايجابا أو سلبا في عملية جذب أو طرد المشروعات الاستثمارية وهذه العوامل مرتبطة بالنظام السياسي القائم في البلد، فالأنظمة الدكتاتورية تشكل عوامل تنفير للاستثمارات ،بعكس الأنظمة الديمقراطية تشكل عوامل جذب للاستثمارات ،كما أن الاستقرار الأمني يشكل عامل جذب والاضطرابات الأمنية تشكل عامل طرد للاستثمارات .

2- **العوامل الإدارية** : ونقصد بها مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية ،فإذا كانت الإجراءات الإدارية تتسم بالسهولة وعدم البيروقراطية والوضوح عندها نقول أن العوامل الإدارية تشكل عامل جذب للاستثمارات ، أما إذا كانت الإجراءات الإدارية معقدة وغير واضحة وتأخذ وقت طويل عندها نقول أن العوامل الإدارية تشكل عامل تنفير للاستثمارات .

3- **العوامل الاجتماعية** : ويقصد بالعوامل الاجتماعية القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

فإذا كان المشروع المقترح يوافق وينسجم مع هذه العوامل فإن ذلك يعني أن المناخ الاستثماري مناسب وجاذب للاستثمار، أما إذا كان المشروع المقترح يتعارض مع العوامل الاجتماعية فهذا يعني أن المناخ الاستثماري غير مناسب لإقامة هذا المشروع.

4- **العوامل الاقتصادية** :وهذا العامل مرتبط بالنظام الاقتصادي السائد في البلد ، فالنظام الاقتصادي الحر يمثل مناخا ملائما للاستثمارات أي عامل جذب ، وهذا نتيجة لحرية تدفق رأس المال من وإلى البلد الذي ستقام فيه المشروعات الاستثمارية،أما النظام الموجه فلا يوفر مناخا ملائما للاستثمارات فهو عامل تنفير للاستثمارات وذلك بسبب القيود أمام الاستثمارات تحت مسميات مختلفة .

5- **السياسة النقدية** : ويقصد بها مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي للتأثير في عرض النقد وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة ، سعر الخصم وإعادة الخصم ، الاحتياطي الالزامي ، معدلات الفائدة). فإذا كانت السياسة النقدية توسعية عندها فإن السياسة النقدية تمثل عامل جذب للاستثمارات ، أما إذا كانت السياسة النقدية انكماشية فهي تمثل عامل منفر للاستثمارات .

6- **السياسة المالية** :إذا كانت السياسة المالية (سياسة ضريبية ، وسياسة الإنفاق العام) تتميز بالوظوح والعدالة في التطبيق ، بالإضافة إلى منح إعفاءات وتسهيلات للمستثمرين فإن ذلك يساعد على جذب الاستثمارات . والعكس صحيح .

7- **العلاقات التجارية والدولية** : ويقصد بها الاتفاقيات الثنائية بين البلد المعني والدول الأخرى ، فكلما زادت الاتفاقيات الموقعة بين البلد المعني والدول الأخرى كلن ذلك مؤشرا على الانفتاح الاقتصادي لهذا البلد وتعززت عوامل الجذب للاستثمارات ، والعكس صحيح .

8- **السياسة السعرية** : ويقصد بها مدى تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات في البلد فكلما كان تدخل الدولة واسعا في تحديد أسعار السلع والخدمات كان ذلك عامل تنفير للاستثمارات ، وإذا كانت الأسعار تتحد بقة السوق كان ذلك عامل جذب للاستثمارات .

9- **مؤشرات الاقتصاد القومي** : هناك مجموعة من المؤشرات والتي تعكس أداء الاقتصاد ومن أهمها :

أ- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي**: فإذا كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على حسن الأداء الاقتصادي للبلد ودرجة الانفتاح الاقتصادى وأن للدولة علاقات واسعة مع الدول الأخرى ،إذا هذا المؤشر يشكل عامل جذب للاستثمارات .

ب- **معدل نمو الصادرات** :فكلما زاد معدل نمو الصادرات دل ذلك على كفاءة الأداء الاقتصادي وبالتالي شكل عامل جذب للاستثمارات .

ت- **معدل العائد على الاستثمار** : فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار دل ذلك على حسن إدارة الاقتصاد ، وشكل عامل جذب للاستثمارات .

ث- **حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية** : من المعروف أن حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية يعكس معدل نمو الصادرات . كما يعكس نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ، ويعكس العلاقات التجارية الدولية ، فكلما زاد حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية كلما كان لدى السلطات النقدية المقدرة للتحكم بسعر الصرف وحماية العملة المحلية من الانهيار وهذا يشكل عامل استقرار لسعر الصرف سواء كان سعر الصرف حر أو ثابت ، وبالتالي فإن حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية يعتبر عامل جذب للاستثمارات .

ج- **نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي** : ويقصد بها مجموعة المبالغ التي تدفعها الدولة سنويا فوائد على القروض التي حصلت عليها من مؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية ، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة في إدارة اقتصاد البلد المعني ، وإن القروض قد تم استثمارها بشكل جيد وهذه النسبة تشكل عامل جذب بانخفاضها وعامل تنفير بارتفاعها .

ح- **مؤشر الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات** :يعطي هذا المؤشر دلالة على حسن الأداء الاقتصادي من عدمه ، فإذا كانت الموازنة تعاني من عجز مزمن فإن ذلك يدل على أن المناخ الاستثماري غير مناسب ، إلا إذا كان العجز ناتج عن سياسة توسعية لتطوير البنية التحتية .كما أن الفائض في ميزان المدفوعات يعني حسن الأداء الاقتصادي وخصوصا في ميزاني (ميزان السلع والخدمات ، والميزان التجاري) وبالتالي الفائض في ميزان المدفوعات يشكل عامل جذب للاستثمارات والعجز في ميزان المدفوعات يشكل عامل تنفير للاستثمارات.

خ- **معدل البطالة والتضخم** : إن ارتفاع معدلي البطالة والتضخم دلالة على سوء الأداء الاقتصادي وبالتالي فإن المناخ الاستثماري غير مناسب ويشكل عامل تنفير للاستثمارات .

ثالثا : أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية :

إن لموضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الاستثمارية أهمية كبيرة في الدول المتقدمة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ،بحيث يصب جل الاهتمام في ضرورة العمل على تحقيق ما يلي :

1- تسعى لإقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي عن مدى جودة وصلاحية المشروع المقترح مما يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

2- تؤدي إلى حسن استغلال الموارد المتاحة وحمايتها من التبديد أو سوء الاستخدام.

3- تساهم في إنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال تنفيذ المشروعات الناجحة التي تؤدي إلى تنمية الموارد.

4- تعتبر متطلب أساسي للحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروعات من البنوك والمؤسسات الممولة.

5- تعتبر متطلب أساسي للحصول على موافقة الجهات المختصة بمنح التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات.

رابعا : مراحل إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية

لا يوجد نمط موحد متفق عليه لمراحل إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية حيث تختلف تلك المراحل من حيث درجة التفصيل والجهد المبذول في إعدادها وأهميتها تبعاً لاختلاف طبيعة المشروع ذاته وحجمه والمهتمين به والقائمين عليه، ولكن يمكن القول أنه يوجد إطار عام قد تشترك فيه جميع أو معظم دراسات الجدوى، وهو يمثل المراحل الأساسية التي لا بد أن تمر بها أي دراسة جدوى اقتصادية لأي مشروع استثماري وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1- القيام بدراسات الجدوى :

إن اتخاذ قرار بإجراء دراسة جدوى أمر لا يجب أن يؤخذ ببساطة لأنه يكلف مالا ووقتا، ومع هذا فإن عدم القيام بهذا الأمر يعد أكثر تكلفة عندما يتم اتخاذ قرار استثماري خاطئ، وقبل القيام بإجراء دراسة جدوى لابد أن يتوفر لديك قدر من المعلومات والبدائل التي تريد دراستها، كما يجب أن يتوفر لديك قدر من البيانات التى تريد اختبار مدى إمكانية الاعتماد عليها وذلك من خلال وسائل بسيطة (ربما من خلال اتصال هاتفي)، وهذا يعنى أنه قبل القيام أو الشروع في إجراء دراسة كاملة يجب أن يكون لديك قدر من المعلومات المبكرة الواعدة بنجاح الفكرة. وهذه المرحلة هى ماُ تسمى الدراسة الأولية" أو "دراسة الفكرة ويمكن أن تتم من خلال دائرة الأصدقاء أو الزملاء أو حتى باللجوء إلى مستشارين أو مختصين.

وهنا ملاحظة : يجب أن لا ننسى

أن الوقت والأموال المنفقة في إعداد دراسات الجدوى تعد استثمارا مهما يتحمله المساهمون فيما بعد. وتتوقف تكلفة الدراسات على مدى عمق وتوسع الدراسات وعلى المجالات التى تتم فيه هذه الدراسات.

كما يجب أن يضم فريق دراسات الجدوى العديد من التخصصات المحاسبية والإدارية ، والاجتماعية والقانونية والفنية والهندسية وغيرها من المجالات اللصيقة بمجال الاستثمار محل الدراسة، وبقدر إحاطة هذا الفريق بالمعلومات والبيانات المطلوبة بقدر ما تزداد احتمالات نجاح الدراسة. ووجود هذا الفريق من المتخصصين لا يعفي مالك المشروع أو المساهمين من متابعة عملية الدراسة.

فيجب أن تكون هناك مجموعة من الأفراد ينوبون عن المساهمين يقومون بالعمل مع المتخصصين والتأكد من أن عمل المتخصصين يسير وفق رغبة أصحاب المشروع، ويتصور أن تقوم هذه المجموعة بالمهام التالية:-

1. نقل رغبات واحتياجات ملاك المشروع (المساهمين) لمختصي دراسات الجدوى.
2. مراجعة وتوضيح المطلوب من المختصين بالدراسة.

3. متابعة عمل مختصي الدراسة.
4. إعداد تقارير دورية لإدارة المشروع.

2-مواصفات دراسة الجدوى

يتوقف قبول أو رفض دراسة الجدوى على فحص الدراسة للتأكد من مدى دقتها وشمولها ومناسبتها، وقبل قبول الدراسة يجب التأكد من أنها تستوفي الشروط التالية:

1- أن تكون سهلة القراءة وقابلة للفهم
2- أن تتضح فيها الأسئلة والأمور المهمة في الدراسة
3- تحديد ومناقشة كل الفروض المتصلة بتحليل المشروع
4- تحقق توقعات إدارة المشروع
5- تحقق الاتساق داخل كل قسم كما تحقق الاتساق بين الأقسام
6- يتوفر فيها تطبيق قواعد البحث العلمى والبحث المنطقي
7- تحتوي على كافة المعلومات المطلوبة كما تستوفي الشروط الواردة في العقد مع المشروع.

3-الفرق بين دراسة الجدوى وخطة العمل

أ- **تعريف خطة العمل :**

تجيب على تساؤل (كيف سوف تنفذ المشروع؟)، فهي وثيقة مكتوبة، تحتوي وصفاً كاملاً لشركتك مع كل التفاصيل، بما في ذلك الخطة المالية والخطة التسويقية وتحليل السوق والمنافسون ومواصفات المنتج وفريق عمل الشركة، حيث يوضح كيفية العمل من البداية إلى النهاية .

وبالتالي إذا أظهرت دراسة الجدوى أن الفكرة مقبولة أو واعدة بالنجاح؛ فإن الخطوة التالية هى إعداد خطة تتضمن تفصيلا دقيقا لكل قسم من أقسام دراسة الجدوى، ففي قسم دراسة الجدوى التمويلية على سبيل المثال يتم إعداد تصور تفصيلي لمصادر التمويل المختلفة لعامين أو ثلاثة سنوات قادمة.

وخطة العمل تعطيك فرصة لاكتشاف أية نقاط ضعف وأى أمور غير واضحة في البرنامج الزمني.

وخطة العمل تخدم هدفين:

- **الأول** :أنها تعد تحليلا وبيانا لكيفية تنفيذ المشروع

- **الثاني**: أنها وثيقة مكتوبة للحصول على قروض.

وخطة العمل تعد بمثابة "خارطة طريق لكيفية بدء العمل وتطوره بمرور الوقت.

وهى بمثابة مسودة لتنفيذ المشروع وفي حالة اكتشاف أن المشروع غير مجدٍ؛ فيتم عمل جهود لمعالجة أوجه القصور والبحث عن بدائل أو أن الفكرة يتم التخلي عنها بالكلية.

4-الدراسة الأولية :

ويمكن تسميتها أيضا الدراسة التمهيدية أو دراسة الفكرة، وتعتبر دراسة الجدوى التفصيلية المتعمقة مكلفة؛ ولذلك فإن المطلوب هو مستند مبسط يساعد على اتخاذ القرار لقبول فكرة المشروع أو رفضه وهذه الوثيقة أو المستند هو دراسة الجدوى التمهيدية أو المبدئية.

وهى ببساطة دراسة استكشافية للأفكار الاستثمارية التى يتم الاعتماد على نتائجها في تقرير القيام بدراسة الجدوى التفصيلية أو التوقف عند هذا الحد من الدراسة لبعض الفرص الاستثمارية.

5-أهمية الدراسة المبدئية :

أ- غربلة واستبعاد عدد من المشروعات التى تم التعرف عليها في مرحلة تحديد الفرص الاستثمارية.

ب- التأكد من عدم وجود مشاكل تحول دون تنفيذ المشروع الاستثماري سواء كانت مشاكل فنية أو قانونية أو تسويقية .

6-أهداف الدراسة المبدئية إلى:

أ- الاختيار والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المقترحة لتحديد المشروع الذي يجب عمل دراسة جدوى له .

ب- دراسة البيئة المحيطة بالمشروع سواء في معناها العام أو في معناها الخاص.

7-أسباب القيام بدراسة الجدوى المبدئية :

- إثبات حاجة المجتمع إلى منتج المشروع سواء كان هذا المنتج خدمة أم سلعة
- توضيح الأهمية النسبية لهذا المشروع ومدى ارتباطه وتأثيره على خطط وأولويات التنمية.
- تحديد مدى امكانية تخصيص جزء من الموارد القومية لهذا المشروع خاصة إذا كانت الموارد نادرة.

- بيان أهمية المشروع بالنسبة للسوق وهل يقدم منتجا جديدا أم منتجا يحل محل الواردات.
- تحديد النقاط الحرجة التي تحتاج إلى اهتمام خاص عند القيام بالدراسة التفصيلية.
- إعطاء تصور مبدئي عام عن التكاليف والإيرادات المتوقعة للمشروع بما يساعد على اتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع.
- إعطاء تقدير لتكاليف الدراسة التفصيلية.

8-الفرص الاستثمارية

رغم اختلاف هذه المصادر من دولة إلى أخرى ومن مجال استثماري إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، إلا أنه يمكن أن تتحدد المصادر فيما يلي:

1- دراسة الطلب و العرض :

يمكن الوصول إلى بعض الفرص الاستثمارية من خلال دراسات الطلب المحلي والأجنبي على سلع معينة ومن خلال قائمة الواردات من سلع معينة بعد مقارنتها بالإنتاج المحلي من هذه السلع والتأكد من وجود فجوة بين العرض المحلي والواردات من ناحية والطلب المحلي من ناحية أخرى.

فدراسة الطلب على الحديد مثلا ومعرفة الإنتاج المحلي منه وكذلك كمية الواردات منه قد تظهر فرصة استثمارية في مجال إنتاج وصناعة الحديد .

كذلك فإن وجود وفرة في موارد من نوع معين يمكن أن يكون دافعا لقيام مشروع يعتمد بشكل أساسي على هذه الموارد المتوفرة والمنخفضة الثمن نسبيا، وقطعا مع عدم إهمال جانب الطلب، فوفرة البترول في دولة معينة يمكن أن يكون حافزا لقيام التكرير أي صناعات البتروكيماويات.

وقد تقوم مشروعات بسبب توافر الطلب الدائم على منتجات معينة وعدم كفاية العرض المحلي منها والذي يعبر عن نفسه في ظاهرة الطوابير المعروفة كما هو الحال في أزمة الحليب في الجزائر.

2- دراسة علاقات التشابك والتداخل القطاعية بين الأنشطة المختلفة

يمكن أن تشكل دراسة علاقات التشابك والتداخل القطاعية بين الأنشطة المختلفة مصدرا للفرص الاستثمارية، فوجود علاقات دفع وارتباط للخلف وللأمام بين الأنشطة المختلفة تشكل حافزا لقيام نشاط استثماري.

فوجود صناعة للملابس الجلدية يمكن أن يدفع إلى الاستثمار في تربية المواشي كما يمكن أن يحفز لقيام صناعة للصباغة، كما أن قيام الاستثمار في زراعة الورود يمكن أن يسفر عن فرص استثمارية تقوم على هذا المنتوج في صناعة العطور، كما أن توطن أعداد كبيرة من الطلاب في منطقة معينة

يمكن أن يظهر فرصة للاستثمار فى مطعم يقدم الوجبات السريعة أو مركز لتصوير الأوراق والمواد العلمية وغيرها.

3- **مصادر أخرى** :

وتتضمن الزيارت للمعارض وما تحتويه من منتجات مختلفة، بالإضافة إلى البيانات المنشورة عن العديد من المتغيرات الاقتصادية، وكذلك ما يلاحظ من مشاكل واختناقات في الأنشطة الاقتصادية أو خطوط الإنتاج القائمة. كما يمكن أن تنشأ الفكرة الاستثمارية من مجرد الملاحظة في بعض الأقسام من المحال التجارية وازياد الطلب على منتجات معينة فيه.

9-العلاقة بين دراسة الجدوى والتنمية الاقتصادية

توجد علاقة قوية بين معدلات التنمية في دولة ما ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، حيث أن معدل التنمية المتحقق لا يحدده فقط حجم ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة، بل أيضا على درجة تحقيق التخصيص الكفء لهذه الموارد

وتتضح العلاقة بين دراسات الجدوى والتنمية الاقتصادية مما يلى:

1- تساعد دراسات الجدوى على تحديد الأفضلية النسبية للفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.

2- يترتب على القيام ببعض المشروعات دون أن تسبقها دراسات جدوى جادة – إهدار للموارد الاقتصادية النادرة والتضحية ببعض الفرص الاستثمارية التى يتوفر لها مقومات النجاح، مما يرفع أهمية القيام بدراسات الجدوى حفاظا على الموارد النادرة وزيادة العائد منها.

3- تمكن دراسات الجدوى من كشف التعارض بين دراسات الجدوى الخاصة ودراسات الجدوى القومية، فبعض المشروعات تعد ناجحة من وجهة النظر الخاصة حيث أنها تحقق مبدأ تحقيق أقصى ربح ممكن (الربحية التجارية) ولكنها ليست كذلك من وجهة النظر القومية، وهذا يرجع إلى اختلاف الأهداف والمحددات لمكونات القرار الاستثمارى في الحالتين. ودور دراسة الجدوى في هذه الحالة اكتشاف وتحليل أسباب هذا التعارض واتخاذ القارات والسياسات الكفيلة بإزالته والتي تجعل قرارا استثماريا غير مرغوب فيه من القطاع الخاص محل طلب من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية أو تقديم دعم وغيرها من السياسات التي تحقق التناسق بين القرارات الاستثمارية الخاصة والعامة.

10-مراحل دراسات الجدوى :

تبدأ دراسات الجدوى من تحديد وتصفية الأفكار الاستثمارية ثم القيام بدراسات الجدوى التمهيدية ثم تأتي بعد ذلك الدراسات التالية:

- دراسة الجدوى التفصيلية
- دراسة الجدوى التسويقية
- دراسة الجدوى الفنية
- دراسة الجدوى المالية والاقتصادية
- تحليل الربحية الاجتماعية
- إعداد تقرير الاقتراح الاستثماري وتوجيهه إلى مصادر الأموال.

1- أنواع المشروعات :

قبل أن يُقدم المستثمر على تنفيذ المشروع يتعين عليه أن يختار الشكل الذي سوف يأخذه المشروع من الناحية القانونية، وبشكل عام يمكن التمييز بين سبعة أشكال رئيسية يمكن الاختيار بينها وهي:

- المشروع الفردي
- شركة التضامن
- شركة التوصية البسيطة
- شركة التوصية بالأسهم
- الشركة ذات المسئولية المحدودة
- الشركة المساهمة المفتوحة والشركة المساهمة المغلقة
- شركة المحاصة

2-العوامل التي تكون سببا في اختيار شكل معين دون الأشكال الأخرى:

أ- شكل المشروع الاستثمارى السائد في وقت التفكير في المشروع.

ب- الهدف من إنشاء المشروع وحجمه ومدى القدرة المالية للمساهمين في المشروع.

ت- درجة التدخل الحكومي وحجم الأعباء والمزايا الضريبية المقررة لكل شكل من الأشكال.

ث- القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية المطلوبة ومدى توافرها لدى أصحاب المشروع.

3-فيما يلي نتعرف على كل شكل من الأشكال القانونية لهذه المشروعات:

أ- المشروع الفردي

ويطلق عليه أحيانا منشأة (أو شركة) الرجل الواحد حيث يكون المالك واحدا فقط، وهذا المشروع صغير الحجم وقدرته المالية محدودة ويتولى صاحب المشروع إدارته أو تعيين من يديره، كما يتحمل صاحب المشروع كامل المسئولية عنه وتتعدى مسئوليته رأسمال المشروع إلى أملاكه الخاصة. ويصنف قانونا تحت ما يسمى بشركات الأشخاص.

ب- شركة التضامن

يقوم هذا النوع من شركات الأشخاص بين عدد من الأفراد تربطهم قرابة أو مصالح وهي غالبا محدودة الإمكانيات والمعاملات وإن كانت أكبر من المشروعات الفردية في الحجم والإمكانيات المالية، وفي هذا لنوع من الشركات يعتبر الشركاء متضامنين ويضمن كل واحد منهم التزامات المشروع حتي من أمواله الخاصة. وتنشأ مشاكل في هذه المشروعات في حالة اختلاف الشركاء أو وفاة أحدهم أو عدم اتفاقهم على زيادة الموارد المالية.

ت- شركة التوصية البسيطة

في هذا النوع من شركات الأشخاص يوجد نوعين من الشركاء: الشريك المتضامن وهو الذي يرغب في إدارة المشروع وتوجيهه ويكون ضامنا لالتزامات المشروع في كامل أمواله وثروته، وشريك موصي لا يشترك في الإدارة وتكون مسؤوليته عن التزامات المشروع في حدود حصته في رأسمال المشروع، وهذا الشكل من أشكال المشروعات يعد البداية الحقيقية لفصل الملكية عن الإدارة وفصل الذمة المالية للشركاء عن الذمة المالية للشركة بشكل جزئي. ويمكن هذا الشكل من المشروعات قبول نوعين من الشركاء مما يساعد على زيادة القدرات المالية للمشروع.

ث- شركة التوصية بالأسهم

وهي لا تختلف عن سابقتها إلا في شكل المساهمة فعلى حين يسمى نصيب الشريك في شركة التوصية البسيطة حصة فإن نصيب المشارك في شركة التوصية بالأسهم يسمى سهما، ويسأل الشركاء المتضامنين عن التزمات الشركة باعتبارهم مسؤولين عنها مسؤولية غير محدودة، أما الشريك الموصي المساهم فلا يكون مسؤولا إلا في حدود الأسهم التي اكتتب فيها. ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين دون غيرهم. وبحكم كونها من شركات الأشخاص فلا يحل
لها طرح أسهمها للاكتتاب العام.

ج- الشركة ذات المسئولية المحدودة

وأهم ما يميز هذا النوع من الشركات أن مسؤولية الشريك تكون في حدود ما يساهم به في رأس المال فقط ولا تتعدى ذلك إلى أمواله الخاصة، كما لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام ولا يزيد عدد المساهمين في الشركة عن خمسين عضوا ولكل واحد صوت في الجمعية العمومية ولا يجوز للعضو أن ينيب عنه أحدا في التصويت، ومثل هذا النوع من الشركات يناسب الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

ح- شركة المساهمة

وهذا النوع من الشركات يناسب الشركات كبيرة الحجم والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تحقق من خلال عدد محدود من الشركاء. ويوجد منها نوعان: **الشركة المساهمة المفتوحة** والتى تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويتم تدوال أسهمها في البورصة ويدخل ويخرج الأعضاء(منها و إليها) دون قيود، أما النوع الآخر فهو **الشركات المساهمة المغلقة** وهى التي تكون مغلقة على الشركاء فقط ولا تطرح أسهمها للاكتتاب العام. وعموما فإن رأسمال الشركة المساهمة يكون مقسما إلى أسهم متساوية القيمة ولكل سهم قيمة معينة يحددها القانون، وتكون مسؤولية المساهم عن التزامات الشركة في حدود مساهمته في رأس المال، وتتخذ الشركة اسما يحدد الغرض من إنشائها ولا يجوز أن تتخذ من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها. ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء في الشركة المساهمة عن ثلاثة، ويكون لها جمعية عمومية ومجلس إدارة يكونان مسؤولين عن تعيين الموظفين والإداريين في الشركة.

خ- شركة المحاصة

وهى من شركات الأشخاص التي بموجبها يتم الاتفاق بين عدد من الشركاء على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل معين، وهي شركة مؤقتة تنتهي بانتهاء الغرض منها. ولا يحتاج مثل هذا النوع من الشركات إلى الإعلان أو الإشهار وهي تناسب كافة الأعمال صغيرها وكبيرها كما تسمح بمواجهة المنافسات وتكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية غير المعلنة.